ماذا؟

التّوصية الأولى:
تعريف المشكلة كقضية اجتماعيّة وليس كمسألة شخصيّة

ما أهمية ذلك؟

العنف في العلاقات الزوجيّة يُعتبر عامة مسألة شخصيّة، نابعة عن مزايا شخصيّة وعن ظروف شخصيّة، وهي سائدة أساسًا لدى النساء من الفئات المستضعفة، وتؤثّر فقط على الأشخاص المتواجدين في دائرة العنف.

ما المشكلة في مثل هذا التصوّر؟ إذا اعتبرت هذه الظاهرة مسألة شخصيّة، غير مرتبطة بعوامل اجتماعيّة ولا توجد لها أي آثار اجتماعيّة، فإنّنا لن نولي، كمجتمعٍ، أهمية لمعالجتها، ولن يكون لنا دور في مساعي اجتثاث هذه الظاهرة من جذورها. هذا التصور يمنع قسم من النساءِ المتضررات من العنف من الشكوى، لأنه إذا كانت مشكلة خاصة فلا مجال لمشاركتها مع الاخرين وخاصة المؤسسات العامة.

في الواقع، هناك مسبّبات عديدة لقضية العنف بين الأزواج. البعض منها مرتبط حقًا بالمزايا الشخصيّة للأشخاص المتواجدين في دائرة العنف، ولكن هناك أيضًا عوامل اجتماعيّة تؤثّر على الظاهرة، كالأعراف الاجتماعيّة والثقافيّة بخصوص العلاقات الزوجيّة والأسريّة (مثل قدسية العائلة وخصوصية الأزواج)، مستوى العنف العام في المجتمع، مفاهيم الأنوثة والرجولة، موازين القوة وانعدام المساواة الاجتماعيّة، الاقتصاديّة والماديّة بين الرجال والنساء.

بالإضافة إلى تأثيره على الفرد، فإنّ العنف بين الأزواج يؤثّر على المجتمع بأسره: فهو يحافظ على علاقات القوة الجندريّة ويعززها، يُضعف الإنتاجيّة في العمل والتطور الاقتصاديّ، ويشكّل عبئًا على أجهزة الصحة، الرفاه الاجتماعي، تطبيق القانون، القضاء والتربية والتعليم.

تعريف هذه القضية كقضية اجتماعيّة يزيد من وعي الجمهور حِيال الظاهرة ومن جاهزية الأشخاص من خارج دائرة العنف للمساهمة في الوقاية من العنف وكبح جماح هذه الظاهرة. يزيد ذلك أيضًا من جاهزية الجمهور للتعامل مع العوامل الاجتماعيّة المسبّبة لهذه الظاهرة.

ما العمل؟

- في الرسائل والمضامين المتعلّقة بهذه القضية، من المهم التوضيح أنّ العنف بين الأزواج هو مشكلة نابعة أيضًا عن أعراف اجتماعيّة، والتشديد على أنّها ليست مسألة شخصيّة أو عائليّة فقط.

- في الرسائل والمضامين المختلفة، من ضمنها المضامين البصريّة، من المهم تناول العنف بين الأزواج كظاهرة قائمة لدى جميع شرائح المجتمع، على جميع المستويات ولدى جميع الأجيال؛ وكمشكلة قد تواجهنا نحن أيضًا أو قد تواجه أقربائنا وأصدقائنا.

- عند التوجّه إلى شركات (مديري/مديرات الموارد البشرية أو المسؤولية التنظيميّة)، افعلوا ذلك ضمن سياق "المسؤوليّة المجتمعيّة"- عرّفوا المشكلة كقضية اجتماعيّة في المجتمع الإسرائيليّ، والتي تؤثّر أيضًا اعلى موظفي وموظفات الشركة، وليس فقط كقضية رفاه اجتماعيّ متعلقة فقط ببعض الموظفين والموظفات في الشركة التي تخاطبونها.

- شدّدوا على أنّ الوعي واليقظة والتّداخل من قِبل كل واحد وواحدة منهم، جميعها تساهم في خلق تغيير، في المحيط القريب وبشكل عام.

- تسليط الضوء على الأثمان التي يدفعها المجتمع بأسره إثر قضية العنف بين الأزواج- التّناقل بين الأجيال والعبء الذي تتكبّده الأجهزة الرسمية في الدولة.

- توضيح آثار الأعراف الاجتماعيّة والوصمات السلبيّة على مستوى الفرد. على سبيل المثال: تجنّب القول: "لم تُخبر أحدًا خَجَلًا"، والقول بدلًا من ذلك: "لم تُخبر أحدًا لأنّ التعرّض للعنف في مجتمعنا هو شيء معيب ويجب إخفاؤه".